بيان صحفي

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم
7 يوليو 2026، الساعة 8:30 بتوقيت غرينتش
(4:30 في نيويورك، 10:30 في جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2026/008
Original: English

رؤوس أموال أكبر ومشاريع أقل: مفارقة الاستثمار في أمريكا اللاتينية

أبرز النقاط

- **ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 14% لتبلغ 188 مليار دولار في عام 2025.**
- **استحوذت البرازيل علي الجزء الأكبر من هذه الزيادة، إذ ارتفعت التدفقات إليها من 63 إلى 77 مليار دولار.**
- **استحوذت أكبر عشر دول متلقية للتدفقات في المنطقة على 95% من إجمالي التدفقات الواردة .**
- **تراجعت قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المُعلَنة بنحو الثلث، مما يُشير إلى ضعف مسار المشاريع الإنتاجية المستقبلية.**

جنيف، 7 يوليو 2026 - استقطبت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استثمارات أجنبية أكثر في عام 2025 مقارنة بالعام السابق ، على الرغم من حالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد العالمي.

وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2026 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة، باستثناء المراكز المالية الخارجية في منطقة البحر الكاريبي، بنسبة 14% لتصل إلى 188 مليار دولار، أي ما يُعادل نحو خُمس إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاقتصادات النامية. وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعاً في معظمه بأمريكا الجنوبية، ولا سيما البرازيل، فيما واصلت الاستثمارات المرتبطة بالسلع الأولية والقطاعات الداعمة للتحول في مجال الطاقة استقطاب اهتمام المستثمرين.

الاتصالات والعلاقات الخارجية في الأونكتاد
74 18 691 76 41+ (واتساب)| marcelo.risi@un.org
unctadpress@un.org | http://unctad.org/press
انضم إلينا! سجل هنا

من منظور التنمية، لا يكمن التحدي في تدفق رؤوس الأموال الي المنطقة، بل في مدي اسهامها في بناء قدرات إنتاجية جديدة وتنويع الاقتصادات ودعم الأنشطة عالية القيمة المضافة.

غير أن ثمة صورة أكثر تعقيداً تختبئ خلف هذه الأرقام المُبشِّرة. فقد تمركز الجزء الأكبر من الزيادة في عدد محدود من الدول والصفقات، في حين تراجعت مؤشرات الاستثمار الإنتاجي المستقبلي.

عام قوي، لكن ليس للجميع

تكشف الأرقام عن مدى تمركز هذا التعافي.

استحوذت الاقتصادات العشرة الأولى المتلقية للتدفقات على95% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2025. وقد استحوذت البرازيل والمكسيك معاً على ما يقارب ثلثَي إجمالي التدفقات الإقليمية، مما يُبيّن مدى تأثر الاتجاهات الإقليمية بعدد محدود من الاقتصادات الكبرى والمشاريع الضخمة. وتصدّرت البرازيل قائمة المحرّكين للنمو الإقليمي، حيث ارتفعت تدفقاتها من 63 إلى 77 مليار دولار، لتصبح ضمن أكبر خمس اقتصادات مستقبِلة للاستثمارات الأجنبية على مستوى العالم.

كما حافظت المكسيك علي مكانتها كإحدى أبرز الوجهات الاستثمارية في المنطقة، إذ ارتفعت التدفقات اليها من نحو 38 إلى 41 مليار دولار، مدعومةً بدورها في شبكات الإنتاج الإقليمية والاستثمارات المستمرة في قطاعَي الخدمات والتصنيع.

تركزت أكبر التدفقات الاستثمارية في الأسواق الكبرى والسلع الأولية والقطاعات المرتبطة بالتحول في مجال الطاقة وفي البلدان المندمجة في شبكات التجارة والإنتاج العالمية. غير أن هذه المحرّكات لم تُفضِ إلى بناء مسار أكثر متانة من خلال المشاريع الإنتاجية علي مستوي المنطقة.

تُشير هذه الأرقام إلى استمرار ثقة المستثمرين في أكبر أسواق المنطقة، كما تُسلّط الضوء على تحدٍّ متجذّر: فارتفاع التدفقات الإقليمية لا يُفضي تلقائياً إلى تحقيق مكاسب موزّعة على نطاق واسع بين الدول والقطاعات.

مسار الاستثمار يبعث برسالة مغايرة

تأتي الإشارة الأوضح من الاستثمار في المشاريع الجديدة، الذي يُعدّ في الغالب أحد أفضل مؤشرات النشاط الإنتاجي المستقبلي.

فبينما ارتفعت تدفقات الاستثمارات الاجنبية الإجمالية، تراجعت قيمة مشاريع الاستثمار الجديدة المُعلَنة بنحو الثلث لتهبط إلى ما دون 120 مليار دولار، وكان قطاعا التصنيع والخدمات اللوجستية من بين أكثر القطاعات التي سجّلت انخفاضاً.

كان هذا التراجع ملحوظاً بوجه خاص في المكسيك حيث انخفضت قيمة المشاريع الجديدة المعلنة من 44 إلى 24 مليار دولار، في ظل إرجاء الشركات لمشاريعها أو تقليصها وسط حالة عدم اليقين في السياستين التجارية والصناعية. كما شهدت الأرجنتين انخفاضاً حاداً من نحو 37 مليار دولار إلى 1.4 مليار دولار فحسب.

يكتسب هذا التباين أهمية بالغة، إذ تنطوي مشاريع الاستثمار الجديدة عادةً على إنشاء منشآت وبنية تحتية وطاقة إنتاجية جديدة. وقد يعني تراجع المشاريع الجديدة قلّة مصانع المستقبل ومنصات الخدمات اللوجستية وفرص الموردين ، آثار نقل التكنولوجيا في المستقبل. وكثيراً ما تُقدّم هذه المشاريع صورة أكثر وضوحاً عن النشاط الاقتصادي المستقبلي مقارنةً بإجماليات الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية، التي قد تتأثر بشكل ملحوظ بعمليات الاندماج والاستحواذ أو الصفقات المالية الكبرى.

بعبارة أخرى، شهدت المنطقةَ تدفق مزيد من رؤوس الأموال في عام 2025، ألا أن حجم الاستثمارات الموجهة الي إنشاء أصول إنتاجية جديدة كان أقل.

لا تزال أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتمتعان بمزايا عديدة تستقطب المستثمرين، من أبرزها: موارد طبيعية وفيرة، وإمكانات متنامية في مجال الطاقة المتجددة، وأسواق استهلاكية كبرى، وقرب استراتيجي من كبار الشركاء التجاريين.

بناء مسار أكثر متانة للمشاريع

يُشير التقرير إلى الحاجة إلى سياسات تُحوّل اهتمام المستثمرين إلى مشاريع إنتاجية قابلة للتمويل. ويعني ذلك بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تعزيز تيسير الاستثمار وخدمات ما بعده، وتحسين اللوجستيات والبنية التحتية للطاقة، ودعم تنمية بيئة الموردين، واستثمار التكامل الإقليمي لربط الاقتصادات الأصغر بالأسواق الأكبر وسلاسل القيمة. كما تحتاج الدول الغنية بالمعادن أو الإمكانات المتجددة إلى استراتيجيات تُشجّع على إضافة القيمة محلياً بدلاً من الاعتماد على التدفقات الاستثمارية المرتبطة بالسلع الأولية وحدها.

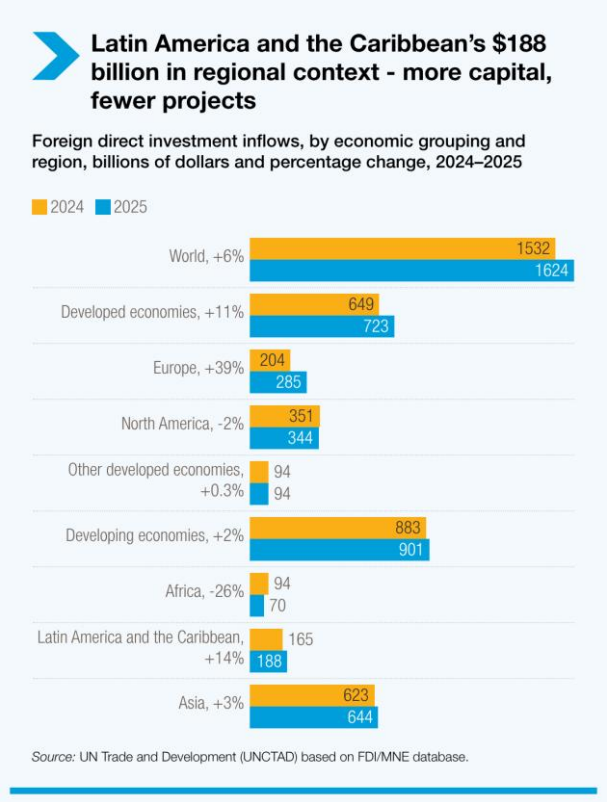

مزيد من تقرير الاستثمار العالمي 2026

- ارتفعت **الاستثمارات العالمية** بنسبة 6% لتبلغ 1.6 تريليون دولار، غير أن مكاسب التنمية لا تزال متفاوتة
- تتصدّر **آسيا** النامية قائمة الاستثمارات بين الأقاليم النامية في ظل تحولات ملموسة في الأنماط داخل المنطقة
- تجتذب **أفريقيا** الاستثمارات في الصناعات الاستراتيجية، والتحدي يكمن في تحويلها إلى تنمية صناعية أشمل

عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)

أونكتاد هو الهيئة الأممية الرائدة المعنية بالتجارة والتنمية. تأسّس عام 1964، ويدعم 195 دولة عضواً من خلال التحليل المتخصص والمساعدة التقنية، ويضطلع بدور منصة للحوار الحكومي الدولي.
يُعين أونكتاد الدول النامية على توظيف التجارة والتمويل والاستثمار والاقتصاد الرقمي في خدمة التنمية الشاملة والمستدامة.